انعكاسات ظاهرة الفساد الاداري على حقوق الانسان والمجتمع:

١-يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام واضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة.

٢-يرتبط الفساد الاداري بتردي حالة توزيع الدخل والثروة.

٣-تراجع مستويات المعيشة يؤدي الى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وهذا الامر يساعد على تراجع مستويات المعيشة.

٤-يؤدي الفساد الاداري الى زيادة كلفة الخدمات الحكومية.

٥-الفساد الاداري الى زيادة كلفة الخدمات الحكومية.

وانحراف اساليب التعامل والحياة بشكل يهدد النسيج الاخلاقي للمجتمع.

٦-الفساد الاداري ينعكس على المجتمع باختلال التركيبة الاجتماعية ويزيد من الاضطرابات وحالة عدم الاستقرار السياسي، وتعرض شرعية النظام الديمقراطي والسياسي للتأكل المستمر.

٧-يؤدي الى تركيز الثروة في اياد قليلة لتستغلها في غير مصالح المجتمع والدولة.

٨-يؤدي الى استشراء روح اليأس بين المواطنين وانتشار حالة الاحباط التي تنعكس بشكل سلبي على العمل والابداع.

٩-انكماش موارد الدولة واساءة استخدامها.

١٠-يعمل على تراجع مؤشرات التنمية البشرية وخاصة فيما يتعلق بمجال الصحة والتعليم.

١١-يؤدي الى هجرة الكفاءات العملية بسبب المحاباة والمحسوبية.

١٢-ان الفساد الاداري ينتهك حقوق الانسان فعندما يسود الفساد تصبح حقوق وحريات الاسنان مهددة.

١٣-ضعفالاستقرار السياسي وترديه ومن ثم اضعاف شرعية نظام الحكم.

المعالجات المنهجية الناجحة لمكافحة الفساد وحماية المجتمع منها:

١-تبسيط وسائل العمل، وتحديد مدة انجاز المعاملات.

٢-اجراء تنقلات دورية بين الموظفين يمكن ان يسهل ويعمل على اجراء تخفيض حالات الرشوة السائدة.

٣-تشكيل لجان خاصة لوضع نظام متكامل لأداء الموظفين تقوم بأجراء تفتيش دوري بين الدوائر والوزارات واعداد التقارير الخاصة بذلك.

٤-وضع مصنف يتضمن تقسيم الوظائف العامة على وفق طبيعة مهماتها الى فئات ورتب تتطلب من شاغليها مؤهلات ومعرفة من مستوى واحد، اي اعتماد معيار الكفاءة والخبرة.

٥-تحديد سلسلة رواتب لكل فئة من الفئات الواردة في المصنف بعد اجراء دراسة مقارنة للوظائف المتشابهة في القطاعين العام والخاص.

٦-انشاء نظام رقابي فعال متسق مهمته الاشراف ومتابعة الممارسات التي تتم من الوزراء والموظفين العاملين في كل وزارة ومؤسسة.

٧-تفعيل ادارة الخدمات بمعنى تفعيل ادارات الخدمات ذات العلاقة بالمواطنين الاولوية الاولى،

٨-العمل بمبدأ الشفافية في جميع مرافق ومؤسسات الدولة.

٩-معاقبة مرتكبي الفساد الاداري بلا تردد.

١٠-مشاركة المواطنين في تشخيص مواطن الفساد.

١١-التركيز على الوقاية في اصلاح المؤسسات الفاسدة.

١٢-التعاون مع دول اخرى والمنظمات الدولية لمحاربة الفساد الاداري.

١٣-توعية جمهور المواطنين وتنبيههم على خطر الفساد عن طريق الاعلام وحثهم على التعاون مع جميع المؤسسات المدنية للحد من تلك الظاهرة.

١٤-اشاعة المفاهيم الاخلاقية والدينية والثقافية والحضارية بين المواطنين.

المصادر:

١-ماهر صبري كاظم: حقوق الانسان والديمقراطية والحريات العامة ،ط٢،مطبعة الكتاب، بغداد ٢٠١٠

٢-رياض عزيز هادي: حقوق الانسان-مضامينها-حمايتها،توزيع المكتبة القانونية بغداد ٢٠٠٩

٣-محمد سعيد مجذوب: الحريات العامة وحقوق الانسان، طرابلس- بيروت بلا،ت

٤-علي الدين هلال: الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي،ط١،مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان، بيروت، ١٩٨٣

٥ -مصطفى ابراهيم الزلمي: حقوق الانسان في الاسلام